ترأس اجتماعاً لقيادة وزارة الدفاع ورئاسة الأركان

وزير الدفاع: فرض هيبة الدولة وسيادة الأمن واجب الجيش والأمن

صنعاء / سبأ:

ترأس وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر احمد أمس اجتماعاً ضم الإخوة نائب رئيس هيئة الأركان العامة ومساعدي وزير الدفاع ورؤساء الهيئات ومدراء الدوائر وعدداً من القادة ومدراء الأكاديمية والكليات العسكرية.. ووقف الاجتماع أمام مخرجات الحوار الوطني الشامل وما ورد في وثيقة المخرجات من مهام وواجبات ملزمة للقوات المسلحة والذي حددت في ضوئها مصفوفة للإجراءات التنفيذية في مختلف جوانب البناء العسكري الحديث وفي مقدمتها تطبيق الهيكل الجديد للقوات المسلحة واستكمال هياكل القوى والمناطق والوحدات العسكرية بما يضمن بناء الجيش الوطني الجديد المتميز بالانضباط الرفيع والجاهزية القتالية والروح المعنوية العالية.. الجيش الذي يقف على مسافة واحدة من كل المكونات السياسية ويلتزم الحيادية المطلقة والولاء لله ثم للوطن والشعب.

وخاطب وزير الدفاع القادة قائلاً: لقد آن الأوان لنبدأ بالعمل الجاد.. حيث وقد تجاوزنا الأخطار التي أحدقت وهددت القدرة الدفاعية للبلد والجاهزية القتالية للقوات المسلحة.. وتوفرت الظروف الملائمة للبناء العسكري الحديث.. وعليكم أن تثقوا بأن التحديات الحالية هي تحديات آنية ويجب أن نتصدى لها وسوف تزول كما زالت الأخطار الأكبر منها.. وثقتنا راسخة فيكم وبكل القادة والضباط والصف والجنود الذين يسهرون على السيادة والأمن والاستقرار وكلكم تستشعرون حقيقة أن الوطن أمانة في أعناقكم وأعناق كل حماة الوطن وأمنه واستقراره.

وأكد وزير الدفاع على ضرورة ضبط القوة البشرية وحصر وتحسيب ممتلكات القوات المسلحة وترشيد الإنفاق واعتماد الشفافية والموضوعية في التعامل الإداري والمالي بما ينسجم وطبيعة المرحلة والسمات المميزة للحكم الرشيد.. موضحاً أن التدوير الوظيفي في القوات المسلحة يجب أن يطبق قبل غيرها من المؤسسات باعتبار ذلك مطلباً ضرورياً لضمان الفاعلية والنشاط والتجدد في العمل القيادي بمختلف مفاصله.

وأشاد وزير الدفاع بالوحدة الوطنية للقوات المسلحة قيادة وضباطاً وصفاً وجنوداً.. معتبراً ذلك المنطلق السليم لتنفيذ المهام الدفاعية والأمنية المسندة للقوات المسلحة.. معبراً عن الارتياح لنتائج التجربة الجديدة للقبول في الكليات العسكرية.. ومؤكداً على أن تطبق هذه التجربة الهادفة إلى إرساء مقومات الوحدة الوطنية للقوات المسلحة وإعطاء كل محافظات الوطن حصصها ونصيبها في الكليات.. مشدداً على ضرورة تطبيق هذه التجربة في مختلف الكليات والمعاهد والدورات الداخلية والخارجية.. لأن ذلك يعزز ثقة الشعب بقواته المسلحة.

وأوضح وزير الدفاع ضرورة العمل للنأي بالقوات المسلحة عن الخلافات والصراعات الحزبية والمناكفات وهو ما يستدعيه الواجب الوطني الذي يلزم الجميع بالعمل في إطار التعددية الحزبية في المجتمع المدني وان تبقى القوات المسلحة والأمن ملتزمة بالحيادية المطلقة.. على أن فرض هيبة سلطة الدولة والسيادة والأمن والاستقرار ومنع التعدي على منشآت ومؤسسات الدولة هو واجب القوات المسلحة والأمن ولن تسمح لأحد بتجاوز ذلك وسوف تتصدى بقوة وحزم لكل من يحاول التطاول على الدولة ومؤسساتها وعلى أمن واستقرار الوطن.

من جانبه أوضح نائب رئيس هيئة الأركان العامة أن الهيئات والدوائر المتخصصة في وزارة الدفاع تعمل حالياً لانجاز المهام وتحديد أولويات العمل وضبط القوة البشرية بالإضافة إلى تحسيب الممتلكات بما فيها ما لدى القادة والضباط الذين أكملوا خدمتهم من عهد وضرورة إعادتها وفق نظام العهد المعمول به في القوات المسلحة.. مؤكداً أن القبول في الدورات الداخلية والابتعاث للدراسة في الخارج سوف تتم وفقاً للاستحقاق والأهلية بعيداً عن كل أشكال المجاملات والمحسوبية وهو ما تعمل الهيئات المختصة على تفعيله في هذه المرحلة.

وتحدث مساعدو وزير الدفاع ورؤساء الهيئات ومدراء الدوائر حول عدد من القضايا والمهام التخصصية التي تنفذ في مختلف مفاصل القوات المسلحة وصنوفها ووحداتها ودوائرها ومنشآتها التعليمية العسكرية.. مؤكدين على أهمية أن تشرع القوات المسلحة بتنفيذ ما جاء في وثيقة الحوار الوطني الشامل وأن لا يتم السماح لمن يريد إعادة البلد إلى مربع الصفر من خلال اخضاع مخرجات الحوار للنقاش مجدداً.. في حين أن ما ورد في وثيقة الحوار الوطني هو ملزم للجميع وعلى الكل أن يلتزم بما ورد في مختلف المجالات وان يعمل الجميع في القطاعين المدني والعسكري على تطبيق المخرجات نصاً وروحاً بما يمكن من بناء اليمن الاتحادي الجديد والحكم الرشيد والمواطنة المتساوية والقوات المسلحة والأمن الحديثة.. وكذا المحايدة والقادرة على حماية السيادة وبسط هيبة سلطة الدولة والنظام والقانون على الجميع.

صندوق الأوبك يقدم (25) مليون دولار لتمويل المرحلة الرابعة من مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية

واشنطن / سبأ:

وقعت الجمهورية اليمنية وصندوق الاوبك للتنمية الدولية (اوفيد) أمس بمقر البنك الدولي في واشنطن على اتفاقية تمويل المرحلة الرابعة من مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ وقدرة 25 مليون دولار.

ويستهدف المشروع تمكين الصندوق من الاسهام بفاعلية في تعزيز الانتعاش الاجتماعي والنمو الاقتصادي عبر دعم البنية الأساسية ودعم التعليم وتطوير المهارات المهنية للشباب والنساء للتخفيف من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ومعالجة البطالة لمستقبل اكثر اشراقاً خاصة في المناطق الريفية.

وقع الاتفاقية عن جانب اليمن وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي، وعن صندوق الاوبك للتنمية الدولية سليمان بن جسار الحربش المدير التنفيذي للصندوق.

وأوضح المدير التنفيذي لصندوق الاوبك للتنمية الدولية (اوفيد) في تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) عقب التوقيع أن توقيع هذه الإتفاقية يأتي في إطار حرص الصندوق على تخصيص تعهداته لدعم التنمية في اليمن والمعلنة خلال مؤتمر المانحين لليمن الذي استضافته العاصمة السعودية الرياض.

وقال: «اليمن اصبح احد البلدان الشريكة الهامة التي نفخر بالتعاون معها».. مؤكداً الحرص على مواصلة تعزيز التعاون المشترك بين الصندوق واليمن خلال الفترة القادمة.

واضاف: «نعتز بتاريخ التعاون بين اوفيد والجمهورية اليمنية منذ تأسيس الصندوق عام 1976م حيث بلغ اجمالي المساعدات المقدمة لدعم عملية التنمية في اليمن ما يناهز 280 مليون دولار تم من خلالها تمويل 21 مشروعاً في مختلف القطاعات الاقتصادية».. لافتا في ذات الوقت إلى أن (اوفيد) قدم ايضاً قروض ميسرة للقطاع الخاص في اليمن بلغت 28 مليون دولار، كما خصص 5 ملايين دولار لتمويل 14 منحة وطنية في مجالات الدعم الفني والاستشاري.

من جانبه، قال وزير التخطيط والتعاون الدولي لوكالة «سبأ» :«إن اليمن يواجه صعوبات وتحديات ضخمة وأن برامج ومشاريع الدعم المقدمة من الشركاء في الحكومات والمؤسسات والصناديق تسهم في تذليل المصاعب التنموية والاقتصادية والاجتماعية».. مطالبا شركاء التنمية على مواصلة تقديم الاستشارة والدعم المالي لليمن بمايمكنه من تسريع وتائر التنمية و التغلب على التحديات الراهنة.

وقال الدكتور السعدي: «اليمن يستحق أن يعطى له من الجهد والفكر والتجربة ما يمكن أن يعود على ابنائه الذين هم ناجحين خارج الحدود لكنهم في حقيقة الامر يحتاجون إلى مد يد العون لكي ينجحوا داخل اليمن». واختتم وزير التخطيط تصريحه قائلاً: «لقد تجاوزنا مرحلة الصراعات ولكننا دخلنا مرحلة التحديات»، مشيداً بدور المانحين وشركاء التنمية في تعزيز فرص توفير العيش الكريم لأبناء الشعب اليمني الذين يتطلعون إلى العمل بكرامة في ظل أجواء أمنة واستقرار وسلامة وذلك سينعكس بشكل إيجابي على المنطقة وكذا على العالم.

حضر مراسيم التوقيع وزير المالية صخر الوجيه ووزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي ورئيس مصلحة الجمارك محمد زمام ووكلاء ورؤساء المكاتب الفنية في وزارتي التخطيط والمالية والقائم بالأعمال في سفارة اليمن بواشنطن عادل علي السنيني . . في حين حضرها من جانب البنك الدولي المدير التنفيذي للبنك ميرزا حسن والمدير القطري المسؤول عن مصر واليمن وجيبوتي هارتفيج شافر ومدير مكتب البنك الدولي في اليمن واعضاء فريق اليمن في قطاعات البنك المختلفة.

وزير الأشغال يطلع المانحين على واقع قطاع الطرق في اليمن

واشنطن / سبأ:

قدم وزير الاشغال العامة والطرق المهندس عمر الكرشمي، على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين بواشنطن أمس عرضاً عن قطاع الطرق في اليمن واحتياجاته المستقبلية .

وتناول وزير الاشغال في العرض واقع قطاع الطرق في اليمن وخصوصا شبكة الطرق الاسفلتية والتي يبلغ طولها 17 الف كيلومتر، مشيراً إلى ان هذه الشبكة لم تعد قادرة على استيعاب الحد الادنى من الحركة المرورية ولذلك قررت الحكومة اليمنية وبناءً على الدراسات وبالتشاور مع الشركاء في التنمية البدء بالتهيئة والإعداد لتنفيذ الطريق الدولي السريع الذي يربط مدينة عدن الاستراتيجية مروراً بالعاصمة صنعاء ووصولاً إلى محافظة صعدة .

واوضح المهندس الكرشمي ان الكلفة التقديرية لهذا المشروع تصل إلى 3.5 مليار دولار بطول 710 كيلومترات .. مبينا أن المشروع يمر بعدد من المحافظات الاستراتيجية التي يقطنها نحو 10 ملايين نسمة .

ولفت وزير الاشغال إلى أن هذا الطريق الدولي سيسهل حركة المرور ويرفع من مستوى السلامة المرورية ويقلل من زمن الرحلات بما يزيد عن 60 %، فضلا عن دوره في تقليل الحوادث المرورية لاسيما وأن هذه الحوادث تودي بحياة أكثر من 2700 شخص سنوياً وفقا للاحصائيات الأخيرة.

وأكد المهندس الكرشمي أن حكومة الوفاق الوطني انتهت من الاجراءات الادارية والاعداد الفني لتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع هذا الطريق والتي تشمل ربط مدينتي عدن وتعز بطول 145 كيلو مترا وبكلفة اجمالية تبلغ 624 مليون دولار منها 400 مليون دولار تمويل من الصندوق السعودي للتنمية و 144 مليون دولار من البنك الدولي و 80 مليون دولار مساهمة الحكومة اليمنية.. مشيرا إلى أن المفاوضات تتواصل حاليا مع الاصدقاء في كوريا الجنوبية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويل المرحلة الثانية من هذا المشروع.

وعبر وزير الاشغال عن أمله في ان يحرص المانحون على دراسة الخطط والرؤية الاستراتيجية لهذا المشروع بغية توفير التمويلات الضرورية للمراحل التالية من المشروع والتي يصل طولها إلى 533 كيلومتراً وكلفتها الاجمالية التقديرية 2.6 مليار دولار.

كما قدم وزير الاشغال العامة عرضاً مصوراً حول التحديات التي يواجهها قطاع الطرق الريفية في اليمن.

وقال المهندس الكرشمي: « تتطلع التجمعات الريفية في اكثر من 140 الف تجمع سكاني إلى كسر العزلة التي تعاني منها عبر مواصلة دعم برنامج الطرق الريفية ذو المردود الاقتصادي والاجتماعي الملموس».. موضحاً ان اليمن أنجز 2200 كيلومتر من أصل 5500 كيلو متر، جرى الاتفاق عليها خلال المرحلة الأولى من مشروع الطرق الريفية.

ودعا المانحين الى تمويل الاجزاء المتبقية من المشروع والتي تصل إلى نحو 3300 كيلومتر وتقدر كلفتها بـ 850 مليون دولار، مؤكداً ان تنفيذ هذه المشاريع من شانها توفير فرص عمل لمئات الآلاف من الايدي العاملة وتعزيز قطاع المقاولات الذي يشهد ركوداً في الوقت الراهن جراء الاحداث التي شهدها اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية.

وفي ختام الجلسة أشاد المشاركون من شركاء اليمن في التنمية بالعرض الذي قدمه وزير الاشغال العامة وأبدوا حرصهم على إعطاء الأولوية لدعم قطاع الطرق في اليمن، مشيرين إلى أن الخبراء في مؤسساتهم سيقومون بدراسة ماتضمنه العرض من مقترحات بغية التجاوب السريع مع الاحتياجات ذات الصلة.

وشارك في الجلسة عبداللطيف يوسف الحمد المدير العام ورئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وسليمان بن جسار الحربش المدير التنفيذي لصندوق الاوبك للتنمية الدولية (اوفيد) والمهندس يوسف البسام نائب رئيس الصندوق السعودي للتنمية وانجر اندرسون نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبيرامبا سيديبي نائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية بالإضافة إلى المدير التنفيذي للبنك الدولي ميرزا حسن والمدير القطري للبنك الدولي المسؤول عن مصر واليمن وجيبوتي هارتفيج شافر ومدير مكتب البنك الدولي في اليمن وائل زكوت.

وحضر الجلسة من الجانب اليمني وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي ووزير المالية صخر الوجيه ورئيس مصلحة الجمارك محمد زمام ووكلاء ورؤساء المكاتب الفنية في وزارتي التخطيط والمالية والقائم بأعمال سفارة اليمن بواشنطن عادل علي السنيني .

اختتام جلسات نقاشية حول مخرجات الحوار بريمة

ريمة / خالد الجماعي:

اختتمت بمحافظة ريمة أمس فعاليات جلسات نقاشية حوارية حول نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني وتحولات العملية الانتقالية التي نظمتها على مدى يومين «مبادرة إنماء للتنمية الثقافية والمجتمعية.

وفي الاختتام أكد المحافظ علي سالم الخضمي على أهمية مخرجات وما أثريت به هذه الفعالية من معلومات تسهم في التعريف بمخرجات مؤتمر الحوار الوطني والعملية الانتقالية والسياسية في اليمن ومتطلبات المرحلة وتعاطيها في بناء مستقبل اليمن ومرتكزاته وثوابته الوطنية.

وأشار إلى ضرورة توسيع دائرة المشاركات الفاعلة من قبل كل الفئات الاجتماعية بما يخدم التنمية والوعي الثقافي بجميع الأعمال الوطنية ودور رجالات وهامات السياسة والفكر إزاء كل تلك المهام التي تخدم الصالح العام للأمة والمجتمع اليمني.. لافتا إلى أن إثراء جميع المعلومات والبيانات لمخرجات مؤتمر الحوار بين الأوساط الاجتماعية والسياسية والشبابية يخلق فهم واسع ومعرفة بجميع الأهداف والمضامين التي يسعى إلى تحقيقها اليمن في المستقبل على المستويين القريب والبعيد.

في الملتقى الأول للمنسقية العليا للثورة اليمنية

مشهور: ثورة الشباب تواجه التحديات ويجب الالتفاف حول مخرجات الحوار

الرعيني: تحقيق أهداف الثورة لن يتم إلا بإيجاد بيئة حقيقية لدولة مدنية

صنعاء / سبأ:

نظمت المنسقية العليا للثورة اليمنية «شباب» أمس بصنعاء الملتقى الأول للمنسقية، تحت شعار «ثورتنا تغيير وبناء» احتفاءً بمرور ثلاثة أعوام على تأسيسها بمشاركة رؤساء مجالس المنسقية في المحافظات واللجنة المركزية للمنسقية، بحضور وزير حقوق الإنسان حورية مشهور، ووكيل وزارة النفط والمعادن عضو المنسقية شوقي المخلافي.

ويهدف الملتقى الذي يستمر يومين إلى تقييم المرحلة الماضية للمنسقية، ومناقشة وإقرار مشروع المنسقية وآلية عملها للمرحلة القادمة، ودراسة الوضع العام الذي يمر به الوطن ووضع رؤية لمساندة الجهود لترجمة أهداف التغيير والحفاظ على المكتسبات.

وفي افتتاح الملتقى أكدت وزيرة حقوق الإنسان حورية مشهور أن إنشاء المنسقية جاء في وقت مهم جداً وكان لا بد من تنظيم العمل الثوري، لأن أطرافاً كانت تحاول إرباكه .

وقالت « إن المنسقية لم تكن الوحيدة ولكنها كانت المكون الرئيس الذي قام بدور مميز في العمل الثوري وتواجدت في كل مكان».

وتطرقت إلى المسار الثوري والدور الرائد الذي اضطلع به الشباب في الفعل الثوري، والتضحية لإنقاذ الوطن والعبور به إلى رحاب الدولة المدنية الحديثة.. مشيرة إلى أن عدد الشهداء تجاوزوا الـ 2000 شهيد إلى جانب نحو 29 ألف جريح .

ولفتت إلى أن رعاية أسر الشهداء والجرحى مسؤولية الدولة وينبغي القيام بها على أكمل وجه.. مؤكدة على أهمية تكريم أسر الشهداء والاهتمام بها في مختلف المجالات، وكذلك الجرحى ومعتقلي الثورة.

وقالت إن « ثورة الشباب ما تزال تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات ويجب الالتفاف حول مخرجات الحوار الوطني والمضي في هذا الجانب، وكذا الاستمرار في العمل الثوري والزخم الذي كان في الساحات والذي يجب أن يستمر حتى تحقيق كامل أهداف الثورة».

ودعت وزير حقوق الإنسان الشباب إلى أن يكونوا قادة للسلام والبناء في المرحلة الحالية التي تمر بها اليمن، وأن يكونوا قادة المرحلة في البناء والتنمية.

وتابعت قائلة «هناك العديد من المؤامرات التي تهدد البلاد في أمنها واستقرارها وسيادتها وأمن المواطن، وهناك أطراف ماتزال متمترسة خلف السلاح وهذا غير مقبول».

■ حورية مشهور

وأضافت «المجتمع الدولي يقف مع اليمن وبقوة، وهذه الأطراف تحاول إرباك المشهد، وينبغي توصيل رسالة لهم أنه في الشأن الوطني ليس هناك شخص خاسر وشخص مهزوم».

وأكدت ضرورة احتكام أطراف العنف إلى السلام وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، مشيرة إلى أن كل يوم يمر فيه الوطن بوضع غير آمن وغير مستقر فإن كلفته تكون كبيرة.

واستطردت مشهور قائلة:«إن الاتجاه نحو بنود أخرى في إطار الفصل السابع لمجلس الأمن الدولي ومعاقبة المعرقلين سيشكل خطورة على سيادة الوطن»، لافتة إلى أن استمرار الصراع والعنف ووجود سلاح خارج سلطة الدولة سيضطر المجتمع الدولي إلى تطبيق بنود أخرى تحت الفصل السابع.

وأكدت أن الحديث بأن قرار مجلس الأمن انتهك السيادة الوطنية غير صحيح فلم يتم المس بسيادة البلد وكان هناك بندان تحت الفصل السابع هددت أطرافا معينة بذاتها .

من جانبه قال رئيس المنسقية العليا لثورة الشباب ياسر الرعيني :« إن ثورة فبراير الشبابية الشعبية السلمية تواجه تحديين خلال المرحلة الحالية، يتمثلان باستمرار الفعل الثوري والاتجاه نحو البناء المؤسسي».

وأكد أن الشباب ماضون بعزيمة لاتلين في استمرار العمل الثوري الذي أصبح اليوم حتمياً في ظل مساعي الالتفاف على ثورة الشباب، فضلاً عن أن التحول إلى الوضع المؤسسي المدني أمر ملح في ظل العملية الانتقالية اليوم والتحول الذي تشهده البلاد بعد مؤتمر الحوار الوطني، وهذا الأمر ينبغي مناقشته في الملتقى.

وتابع: «نحن نعيش أخطر مراحل الثورة خاصة بعد مرحلة الإرادة الشعبية وانطلاق الثورة ثم الانطلاق نحو المرحلة الثانية وهي مرحلة التغيير المتمثل في ايجاد أسس حقيقية لدولة يمنية حديثة تأتي في مقدمتها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل» .. لافتاً إلى أن وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني جاءت ملبية لتطلعات الثورة وهو ما ينبغي التركيز عليه خلال الفترة المقبلة.

وأكد الرعيني أن تحقيق أهداف الثورة لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها وإنما بايجاد بيئة حقيقية لدولة مدنية قائمة على العدالة والمواطنة المتساوية.

وتطرق إلى ملفات أسر الشهداء والجرحى والمعتقلين .. لافتاً في هذا الصدد إلى أن الملفات ماتزال مفتوحة، وأن المنسقية سعت جاهدة وبالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان إلى اتخاذ معالجات في هذا الجانب.

واستعرض الرعيني مراحل تأسيس المنسقية التي تضم في إطارها عدة ائتلافات ثورية، مشيرا إلى أنه وخلافاً لثورات الربيع العربي فإن الثورة الشبابية في اليمن شهدت تحولاً مميزاً من خلال تشكيل ائتلافات ومأسسة العمل الثوري، وتنظيمه.

وقال «ومن هذا المنطلق جاءت المنسقية لتكون إطاراً جامعاً في إطاره العديد من المكونات والائتلافات الثورية الشبابية، والتي ميزها أيضاً أنها جاءت عن طريق الانتخابات التي أجريت وسط ساحة التغيير وأشرف عليها أكاديميون وسياسيون وأديرت بآلية الكترونية».

ولفت الرعيني إلى التزام المنسقية العليا لثورة الشباب بنسبة الـ30 % للمرأة التي أقرتها مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

المدير التنفيذي للمنسقية صالح الفقيه، وعضو المنسقية وليد العماري أشارا بدورهما إلى أنه سيتم خلال الملتقى ، عقد ورش عمل تقدم خلالها عدد من أوراق العمل.. موضحين أنه سيتم في اليوم الأول مناقشة وإقرار تقرير المنسقية العليا للفترة الماضية، في حين سيتم خلال اليوم الثاني لأعمال الملتقى مناقشة ورقة عمل حول تطوير المنسقية وبنائها، والانتقال بها إلى مرحلة جديدة من البناء والتأسيس للعمل المؤسسي، وفي الجلسة الختامية سيتم إعلان الملتقى والبيان الختامي.